

البرهان في أصول الفقه

رأيناهم متفقين على التأويل مع التعويل على دليل يعضده رأيناهم غير مكتفين بهذه الإمكانيات وهذا بمثابة دعوى النسخ من غير ثبت فإن من ادعى نسخا فقد ادعى ممكنا ولكن لا يقبل منه بالإجماع إلا بثبت يعول عليه .
فإن نقل أصحاب أبي حنيفة من التواريخ الصحيحة أن الحصر لم يكن في ابتداء الإسلام فيعسر التمسك بتلك الأقسام وعلى المتمسك بها أن يثبت وقوعها بعد الحصر وإلا كان الاستدلال معرضا لإجمال واحتمال ومثل هذا الاحتمال مع ثبوت الأصل في حكايات الأحوال ينزل منزلة الاحتمال في صيغ الأقوال .

461 - ولكن لو صح ما ذكره انقذ وراءه نوعان من الكلام .

أحدهما أنه إن استقام النقل فيما ادعوه وهيئات فهو مما ادعاه ناشئة الزمان في الحصر في العدد فأما الجمع بين الأختين فلم يصر أحد إلى أنه عهد مسوغا في صدر الشريعة وقوله تعالى وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف معدود عند المفسرين من باب الاستثناء من غير الجنس والمراد من قوله إلا ما قد سلف ما سلف في الجاهلية قبل مبعث المصطفى A والدليل عليه أنه قال إنه كان فاحشة ومقتا وساء سيلا وكان إذا جرى على صيغته فصيفته تتضمن الإخبار عما مضى فهذا وجه .

462 - والوجه الآخر أنا نقول لو صح ما ادعوه من صحة مناقح المشركين لكان قياس الشرع يقتضي أن يبطل جميعها عند ورود الحجر والحصر بالتدافع كما إذا نكح الرجل رضيعتين جميعا أرضعتها امرأة وثبتت الأخوة بينهما فاستدامة نكاحهما ممتنعة وتخصيم ارتفاع النكاح بأحدهما لا سبيل إليه فلزم تدافع